في خطة اقتصادية طارئة ستعرض على «أصدقاء اليمن»

بلادنا تواجه أزمة اقتصادية وإنسانية غير مسبوقة

بلغ إجمالي تكلفة البرنامج الاستثماري لوثيقة «البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية -2012 2013» التي أعدّتها وزارة التخطيط- وحصلت «الميثاق» على نسخة منها- 10 مليارات و491.6 مليون دولار لتغطية الأولويات الاقتصادية والإنسانية والسياسية والإصلاحات الوطنية والتي تتضمّن 89 مشروعاً.

وجاء إعداد البرنامج المرحلي كخطة تنموية قصيرة الأجل بهدف استعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني والتعافي الاقتصادي، ويستند إلى الخطط والإستراتيجيات التنموية السابقة والبرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني.

كتب/ المحرّر الاقتصادي

وتتوزّع التكلفة الاستثمارية التي تسعى اليمن إلى تغطيتها من خلال حشد التمويل الدولي والإقليمي في المؤتمر الوزاري لأصدقاء اليمن المقرّر عقده في العاصمة السعودية الرياض في الـ ٢٣ من مايو الجاري، تتوزّع إلى ٩ مليارات و٤٦٢,٤ مليون دولار للأولويات الاقتصادية والإنسانية، ومليار و٢٩,٢ مليون دولار للأولويات السياسية والإصلاحات الوطنية.

وتشمل الأولويات الاقتصادية والإنسانية للخطة التي توصف بخطة الإنعاش الاقتصادي مواجهة الاحتياجات الطارئة بمبلغ مليار و٢٥١ مليون دولار والتي تشمل «إنعاش القطاعات الإنتاجية بمبلغ ٨٧١,٣ مليون دولار وهي الزراعة بمبلغ ٣٥٩,٨ مليون دولار والأسماك بمبلغ ٧٠ مليون دولار، والنفط بمبلغ ٧٦ مليون دولار، والغاز بمبلغ ٣٣٧ مليون دولار، والسياحة بمبلغ ٢٨,٥ مليون دولار». بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية بمبلغ مليارين و٩٣١,٨ مليون دولار والمياه بمبلغ ٣٧٠,٣ مليون دولار والكهرباء بمبلغ مليار و٣٠٤,٥ مليون دولار، والموانئ والنقل البحري بمبلغ ٢٧٧ مليون دولار والنقل الجوي بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار والأشغال العامة والطرق بمبلغ ٥٣٠ مليون دولار.

فيما تبلغ تكلفة «تطلّعات الشباب والتخفيف من الفقر» ٤ مليارات و٤٠٨,٣ مليون دولار موزّعة على الحماية الاجتماعية بمبلغ مليار و٥٠١ مليون دولار

10.4 مليار دولار لتمويل 89 مشروعاً استثمارياً خلال عامين

والتعليم العام بمبلغ ٧٣٠,٤ مليون دولار، والتعليم الفني بمبلغ ٤٣٩ مليون دولار، والتعليم الجامعي بمبلغ ٢٥٢,٩ مليون دولار، والصحة بمبلغ مليار و٣٧٧ مليون دولار والتمكين الاجتماعي للمرأة بمبلغ ١٠٨ ملايين دولار.

أما تكلفة الأولويات السياسية والإصلاحات الوطنية فتتوزّع على الاستقرار الأمني وفرض سيادة القانون بمبلغ ١٨٤,٨ مليون دولار، والإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية بمبلغ ٦٢٥ مليون دولار، والسلطة القضائية بمبلغ ٧٩,٩ مليون دولار، والحكم المحلي بمبلغ ١٣٩,٥ مليون دولار.

وجاء في الوثيقة أن اليمن تواجه في الوقت الراهن وضعاً اقتصادياً وإنسانياً وسياسياً وأمنياً خطيراً ومعقداً يضعها في أزمة اقتصادية وإنسانية غير مسبوقة، حيث صنّفت من قبل المنظمات الاقتصادية والتنموية العالمية كأفقر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتواجه العديد من التحديات الهيكلية المتجذّرة في الجانب التنموي أبرزها اتجاه الموارد النفطية للنضوب وارتفاع معدّل النمو السكاني وزيادة معدّلات الفقر والبطالة، كما تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

وأشارت الخطة إلى أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ازدادت نتيجة لتداعيات التعامل مع الأزمة التي شهدتها الساحة اليمنية، حيث أسهم التدهور السياسي والأمني في تراجع حاد للنشاط الاقتصادي وتدهور معدّلات النمو الاقتصادي في كل القطاعات الاقتصادية وتوقف جزء كبير من البرنامج الاستثماري ٢٠١١ وكذلك تجميد المساعدات والمعونات من المانحين، بالإضافة إلى تدهور الوضع الإنساني

التدهور السياسي والأمني وراء تجميد مساعدات من المانحين

واختفاء حاد في الخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية».

وأدّى تدهور الاستقرار السياسي والأمني خلال العام ٢٠١١ إلى تدهور الوضع الإنساني من مكوّنات المجتمع وزيادة احتياجاتها الإنسانية، وبالذات في المناطق والمحافظات التي شهدت مواجهات مع المتمردين مثل مناطق الحصبة وصوفان ومديرية بني الحارث في أمانة العاصمة ومديريات أرحب ونهم في محافظة صنعاء ومدينة تعز، إلى جانب الحرب مع تنظيم القاعدة في محافظة أبين، حيث أدّى الصراع المسلّح إلى سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى وتشريد عشرات الآلاف من منازلهم ومناطقهم ونزوحهم إلى مناطق ومحافظات أخرى، وفي هذا السياق تشير التقديرات الأولية إلى وصول أعداد النازحين من محافظة أبين إلى حوالي ٩٠ ألف نازح، فضلاً عن الآلاف من النازحين في المديريات والمحافظات الأخرى، وما خلّفته الحرب من دمار في البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة والتي تقدّر في العاصمة وحدها بحوالي ٢٥٢٦ منشأة.

واوضحت الخطة أن الصراع المسلّح خلف في المناطق والمحافظات سالفة الذكر مخاطر مستقبلية نتيجة انتشار العبوّات الناسفة والقذائف غير المنفجرة والألغام على نطاق واسع والتي تمثّل في مجملها تحدياً أمنياً وإنسانياً خطيراً يعوق عودة النازحين والمشرّدين إلى ديارهم واستئناف أنشطتهم وأعمالهم السابقة، وبالتالي تظل الحاجة ماسة لإيجاد وسائل وآليات فعّالة ومناسبة للتخلّص من هذا التحدّي».

الجوع في اليمن.. الكارثة تقترب

ترجمة: علاء الدين أبو زينة *

أنيسة.. فتاة في الثامنة عشرة من عمرها فقط، لكنها أصبحت فعلياً أماً لطفلين وأرملة. وكانت قد تزوجت من زوجها، وهو صياد سمك، حين كان عمرها ١٣ عاماً. لكنه «سقط في البحر»، كما تقول، ولم يعد بعد ذلك أبداً. وفي حضنها، تهدهد أمينة، ابنتها الصغرى التي تقترب من عامها الثالث. لكنها تبدو أقرب إلى طفلة رضيعة من طفلة توشك على المشي. وثمة طبقة رقيقة من العرق تغطي جبينها الزائد عن الحجم الطبيعي. وهي تتنفس بسرعة، وتبرز بطنها من قميصها القذر قصير الأكمام، منتفخة من شدة الجوع. ومثل الكثيرين من اليمنيين القرويين الفقراء، عانت أنيسة وأمينة سلسلة من الصدمات التي ربما لا تتعافيان منها أبداً.

رباط، قرية أنيسة، هي ضيعة صغيرة داخلية في محافظة الحديدة الساحلية، حيث ضربت الزراعة سنوات من الجفاف وارتفاع أسعار الوقود. ويرحل شبانها بعيداً بحثاً عن عمل خطير بأجر منخفض على قوارب الصيد، أو يجربون حظهم في الذهاب عن طريق التهريب إلى المملكة العربية السعودية.

لكن الحياة كانت محتملة قبل الأزمة السياسية. وكان والد أنيسة، وهو حلاق، يقدم ما في وسعه للمساعدة. كما ساعد الجيران بدورهم بالطعام والمال. ولطالما خففت روح المجتمع من غائلة المعاناة في بلد وصفه عمال الإغاثة بأنه «يقف على الحافة» لعقود من الزمان.

كل شيء في اليمن ينتقل عن طريق البر، ويتم سحب معظم المياه من الأرض باستخدام مضخات تعمل بالديزل. وخلال الاضطرابات، انقطعت الطرق وإمدادات الوقود معاً في كثير من الأحيان، ما أفضى مباشرة إلى رفع أسعار السلع الأساسية بسرعة. وقد أغلقت العديد من الأعمال أبوابها، وعانت المزارع من عام آخر قليل المطر. وارتفعت نسبة البطالة لتزيد عن ٥٠٪، وفي أواخر العام ٢٠١١، قررت الحكومة أيضاً خفض الدعم على الوقود.

وبينما تقلصت ميزانيات الأسر، أصبح لدى اليمنيين الأفضل حالاً قدر أقل مما يفيض عن حاجتهم ويمكن أن يعطوه لجيرانهم الأكثر فقراً. وقد أصبح العديدون يلجأون إلى شراء الطعام والماء عن طريق الاستدانة. وليس لدى أنيسة أي وسيلة لسداد مبلغ ٢٠٠٠٠ ريال (٩٠ دولارا) التي تدين بها ثمناً للمياه، وهي تشعر بالقلق إزاء إمكانية الحصول على المزيد منه. وهي تأكل هي وبناتها الآن مرتين في اليوم عندما يستطيع الآخرون توفير بعض المال أو الطعام لهم: الشاي والخبز والأرز، وربما بعض السمك إذا كانوا محظوظين.

في (مارس)، ذكر برنامج الغذاء العالمي (WFP)) التابع للأمم المتحدة، أن مستويات انعدام الأمن الغذائي في اليمن قد تضاعفت منذ العام ٢٠٠٩م واليوم يعاني ٥ ملايين يمني حالات متكررة من الجوع، والتي تؤثر على صحتهم على المدى الطويل. وطبقاً لليونيسيف، فإن نحو ٣٠٪ من الأطفال في الحديدة يعانون «بشدة» من سوء التغذية، ومهددون بتوقف النمو..

وتشكل نسبة ٣٠٪ ضعف المستوى الذي تستخدمه الأمم المتحدة كمعيار لوجود أزمة.. ومستوى الجوع آخذ في الارتفاع، كما تقول ليديا تينكا، التي تعاملت سابقاً مع العديد من الأزمات الأفريقية، والتي تعمل في منطقة الحديدة مع منظمة أوكسفام، المؤسسة الخيرية البريطانية.

وتستعد وكالات الإغاثة الكبرى لتوجيه نداء لطلب المساعدة من العالم، لكنها تخشى أن يكون من الصعب جمع المال حتى يكون هناك دليل على أن الناس يتضورون جوعاً في اليمن حتى الموت. لكن اليمنيين يحبون أن تبقى أمورهم الشخصية مختفية خلف أبواب مغلقة؛ حيث يُنظر إلى الفشل في رعاية الأطفال على أنه عارٍ ومُخجل، ويبقى الالتقاء مع أشخاص مثل أنيسة أمراً نادراً.. وهكذا، وحتى ينفتح اليمنيون الأكثر فقراً على الخارج ويحكون قصصهم أو يشرعون في الموت، فإن محنتهم ستظل تواجه خطر التعرض المستمر للتجاهل.

* صحيفة الغد الاردنية

أكثر من 100 مليون دولار لتنمية القطاع السمكي

أظهرت مسودة الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي للأعوام (-2012 2016م)- حصلت عليها «الميثاق»- أن تكلفتها الإجمالية تقدّر بحوالي 102 مليون و244.5 ألف دولار.

وتهدف إلى تنمية وإدارة القطاع السمكي التي أعدّتها الوزارة من خلال تحقيق ثلاثة أغراض تتمثل في دعم وتوجيه عملية تنمية قطاع الاصطياد، والاستزراع السمكي، وحشد الموارد المالية اللازمة لتنمية القطاع.

وتتوزّع تكلفة الاستراتيجية الإجمالية التي دشّنت أخيراً بصنعاء على ٦ مكوّنات رئيسية، الأوّل يستهدف «تعزيز قدرات الوزارة للتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ مع بنية مؤسّسية فعّالة، وتحسين تسهيلات البنية التحتية، وأطر قانونية ونظم معلومات دقيقة للبيانات السمكية مع دمج عمليات التخطيط ووضع السياسات السمكية وتنسيقها لضمان كفاءة الإدارة وتعزيز أداء القطاع» بتكلفة ٣٤ مليوناً و٩١٤,٥ ألف دولار..

والمكوّن الثاني بهدف إيجاد «إدارة مستديمة للموارد السمكية مع نظام فعّال للمتابعة والرقابة والإشراف، وتحسين التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بتكلفة ٣٤ مليوناً و٥٣٠ ألف دولار..

فيما يهدف المكوّن الثالث إلى تعزيز إمكانات تجارة وتسويق وتصدير الأسماك (محلياً ودولياً) وتحسين جودة المنتجات السمكية وتعزيز أنظمة جودة وسلامة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية وضمان زيادة القيمة (العوائد) الاقتصادية من القطاع السمكي ومساهمته في الأمن الغذائي للبلد» بتكلفة ١٢ مليوناً و٥٣٠ ألف دولار.. أما المكوّن الرابع فيتركز حول»تعزيز مساهمة الاستزراع السمكي وتربية الأحياء البحرية والمشاريع الصغيرة والمتوسّطة في نمو الاقتصاد الوطني بتكلفة ٧ ملايين و٣٦٠ ألف دولار.

أما المكوّن الخامس فيركز على «تعزيز سبل عيش مجتمعات الصيادين من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمرافق التشغيلية المدرة للدخل وتعزيز تنمية المجتمع بما يؤدّي إلى التخفيف من الفقر»، تبلغ تكلفته ٨ ملايين و٧٨٠ ألف دولار.

فيما يركز المكوّن السادس على «تمكين مجتمعات المرأة الساحلية عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحصول على التسهيلات الائتمانية والتمويل الصغير، ودعمها على المستوى الوطني، وتقدّر تكلفته بـ٤ ملايين و١٣٠ ألف دولار.

وعقدت ورشة العمل التشاورية الخاصة بمناقشة ومراجعة مسودة الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي التي نظّمتها وزارة الثروة السمكية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث شارك فيها وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري، والمنسّق المقيم ومنسّق الشئون الإنسانية للأمم المتحدة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسماعيل ولد الشيخ أحمد.